فكل شبهة مزيلة ولا بأكل احد مزيلة غيره وقيل ينقضه به وقد يخص بالمأكول

وبثبته المعتزلة بالباقي لا بالكل لاحد منع تجزئة الحرام فلا يكفي من لم يأكل الا الحرام

مزوقا وقد ذلك النقوض عما ان ثم الا مزاد صانع الشعير تقدير

ما يباع به الشيء ويكون علما ومرضيا بسبب الله تعالى فالمعنى هو الله وحده

الفصل الحادي عشر

المعتزلة او جبوا على الله تعالى امورا وخيرة في امثالها

صوب فيها اللطف لان منعه نقض للغرض وتقريب او تحصيل للعصمة ولا

الواجب لا يتم الا به قلنا يجب لا بصفة لازمة ولا فاسق ولا يخلق عصمة الانبياء

والاولياء ومنها العوض وهو النفع الخالي عن التعظيم نيابة الالم ونحوه

لان تركه ظلم او اصلح او وجوب كونه الافضل وضبطه نائب مناب الذنوب في ان

اعواض الكفار والفساق وغير العاقل كالصبيان والبهائم والمجانين يكون

في الدنيا او في الآخرة وفي ان البهائم هل تدخل الجنة وهل يخلق فيها العلم وفيها

الاصح للعبادة الدين قيل في الدنيا البتة ولا اضافة الاقدار والتكليف

لان تركه مخل وسلم قلنا فيلزم ان لا يخلق الكافر الفقير المعذب في الدنيا ولا

قدرة ولذلك لا يميت الحي ولا يبقي المسيح سيما اليسيرة وزيادة وان لا يحسن الدعاء

لدفع البلاء الا عند ذلك

الفصل الثاني عشر

تغاير الاسم والمسمى

والتسمية هو ذكر ما قبل ان الاسم نفس المسمى والتسمية غيرها ويراد بالاسم

المدلول وليس النزاع في اسم الله تعالى بمثل زيد اسم لك لا عليه ولله

الاسماء التي يطلق على المتناقضين وهي الخلاف ان الاسم اذا اطلق فالمراد به المسمى

كما في زيد كاتب او نفس اللفظ كما في زيد ثلاثي لكن يجب واذا اضيف فالمراد به غيره

ولم يرد به اذن ولا امر ولا ارادة ولا يوصف بالجلال هل يجوز اطلاقه عليه

صيغة الجمع ولم يجز شرع العارف والغطن لوجه الاجلال ولأن الحارث والدامع

لعدم الاجلال ولا اضافة في كثرة الله تعالى باعتبار الصفات والافعال والسنة

Copyright © King Saud University